

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ⲧⲟⲗⲓⲛⲗⲥⲧ ⲓ ⲛⲉⲘⲟⲥⲟ
ⲟⲓⲞⲟⲥⲭⲏ ⲓ ⲧⲓⲞⲟⲈⲧ



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(الفصل 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 17 ربيع الأول 1442 (03 نونبر 2020)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي

والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا"

الفهرس

3	توطئة.....
7	الوضعية الوبائية.....
10	الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.....
12	أولا- سياسة الحكومة لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي.....
12	I. مواصلة دعم الاستثمار العمومي
13	II. دعم ولوج المقاولات للتمويل
14	III. إعطاء الأفضلية الوطنية ودعم الإنتاج الوطني
14	IV. إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية
15	V. مواصلة الإصلاحات الكبرى
16	VI. تسريع التحول الرقمي
17	VII. دعم وإنعاش القطاع السياحي
18	VIII. تأهيل وإدماج القطاع غير المهيكل
19	ثانيا- سياسة الحكومة لمواجهة التداخيات الاجتماعية.....
19	I. اورش تعميم التغطية الاجتماعية
20	II. مواصلة وتطوير البرامج الاجتماعية الأخرى
21	III. تعزيز وتقوية المنظومة الصحية الوطنية
22	IV. إصلاح منظومة التربية والتكوين
23	V. دعم التشغيل
23	VI. مواجهة الخصاص في الماء الشروب ومياه السقي
24	خاتمة.....

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

توطئة

أود في بداية هذه الجلسة، ونحن نعيش في أجواء الذكرى العطرة لمولد سيد الخلق، والرحمة المهداة للعالمين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، أن أتقدم إليكم بأحر التهاني والتبريكات، سائلا المولى عز وجل أن يعيده على صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله بالخير واليمن والبركات، وعلى وطننا وشعبنا بالأمن والرفق والازدهار، وأن يرفع عنا هذا الوباء، وعن البشرية جمعاء.

كما أننا نقرب من الاحتفال بذكرى وطنية عزيزة علينا يتعلق الأمر بذكرى المسيرة الخضراء التي نجدد من خلالها تشبثنا بمغربية الصحراء ونذكر هنا بالقرار الأخير لمجلس الأمن الصادر يوم 30 أكتوبر 2020 الذي شدد على الوضوح والعزم والثبات.

ثم إنني أتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع " السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا".

وتأتي هذه الجلسة أياما قليلة بعد افتتاح الدورة التشريعية الحالية، التي تميزت بالخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي شكل، إلى جانب خطابي العرش وذكرى ثورة الملك والشعب، خارطة طريق واضحة لرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة الصحية الراهنة وإرساء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا.

كما يأتي انعقاد هذه الجلسة في الوقت الذي ما تزال فيه بلادنا، وعلى غرار أغلب دول العالم، تعيش على وقع استمرار الجائحة، بل على وقع موجة ثانية أشد قوة من الأولى بعدد من الدول، مما جعلنا نَمَدِّدُ مدة سريان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني، ست مرات متتالية، لمواجهة الحالة الوبائية المقلقة، لا سيما في ظل الارتفاع المتزايد في عدد الحالات المسجلة يوميا، وكذا في عدد الحالات الحرجة والوفيات. وكما تعلمون جميعا، فعلى المستوى الدولي تعرف عدد من دول أوروبا والعالم صعود موجة ثانية لهذه الجائحة أكثر حدة وشراسة من الأولى مما اضطر العديد منها إلى إعادة فرض حجر صحي شامل أو نسبي حسب الدول، في غياب جاهزية لقاح فعال إلى حدود الساعة بالرغم من التقدم الملموس في تطويره. كل هذا أثر طبعا ولا زال يؤثر وبشكل مباشر على الاقتصاد العالمي، كما له تداعيات اجتماعية ونفسية عميقة على العديد من الشعوب والدول.

أما على المستوى الوطني، فيجدر التذكير بأن الإجراءات الاحترازية الجماعية التي بادرت بلادنا إلى اتخاذها، منذ بداية الجائحة، وبتعليمات سامية من جلالة الملك حفظه الله، مكنت من تفادي عدد كبير من الإصابات والوفيات، وقد تابعتم كيف مكنت هذه الإجراءات في عدد من المدن كطنجة ومراكش وفاس وبني ملال إلى محاصرة الوباء وإرغامه على التراجع النسبي، كما مكنتنا فترة الحجر الصحي من الإعداد لمواجهة تطورات الوضعية الوبائية، عبر تطوير قدرات بلادنا الذاتية والرفع من قدرات منظومتنا الصحية.

لذا نأمل وبفضل نفس الإجراءات أن نحاصر التطور المقلق للوباء بالتراب الوطني، ولا سيما ببعض الجهات من مثل جهة الدار البيضاء سطات، وخصوصا في مدينة الدار البيضاء، التي تحتل المرتبة الأولى وطنيا بتسجيل حوالي نصف الأعداد المسجلة إن على مستوى الإصابات أو الضحايا.

ولا أحد منا، مسؤولين أو مواطنين، يتمنى طبعا العودة إلى الحجر الصحي الشامل لما له من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية هائلة، لكنه يبقى خيارا ممكنا إذا خرج

الوضع عن السيطرة لا قدر الله، وهذا رهين بمدى التزامنا نحن أفرادا وجماعات، بتطبيق الإجراءات الإحترازية التي أصبحت معلومة عند الجميع.

ومما لا شك فيه أيضا، أن اقتراب موجة البرد وما يصاحبها من أمراض موسمية تضعف المناعة من جهة وتشبه في أعراضها تلك المرتبطة بكوفيد-19، يشكل عاملا غير مساعد على تجاوز هذه الأزمة، فالمزيد المزيد من الحذر.

كما تأتي هذه الجائحة في ظرف تعرف معه بلادنا ضعف في التساقطات المطرية للسنة الثالثة على التوالي، مما يزيد طبعا من الضغط الاقتصادي والاجتماعي على جميع الأسر، وخصوصا في العالم القروي.

السيد الرئيس،

ومنذ المراحل الأولى في مواجهة الجائحة، اعتمدنا تصورا واضحا، ومقاربة مغربية خالصة، لمواجهة الجائحة وآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ركزنا فيها على إمكانياتنا الذاتية، وهي مقاربة أثبتت نجاعتها وفعاليتها على العموم، مقارنة بالعديد من الدول، وهو ما يدعونا إلى أن نفخر بهذه المنهجية الجماعية لتعاطي بلادنا مع الجائحة. ولقد مكن هذا التصور الواضح، من انطلاق للموسم الدراسي الحالي في ظروف مقبولة وتنظيم امتحانات السنة الأولى باكالوريا في ظروف جيدة، وبهذه المناسبة أود الإشادة بجميع الأطر التربوية، والأسر أيضا، لمساهماتهم الفعالة في تجاوز الإكراهات الموضوعية الكبيرة التي تفرضها هذه الجائحة.

إن جميع القرارات التي تتخذها بلادنا، قرارات وطنية سيادية، تبنى انطلاقا من معطيات دقيقة، وكما سبق لي شخصا أن أوضحت في عدة مناسبات، هناك هيئات علمية وهيئات مختصة، للتتبع والتقييم والاقتراح واتخاذ القرارات الضرورية، كل في مجال اختصاصي، فالأمر جدي، والقرارات لا تتخذ بسهولة أو بعفوية وببساطة.

إن جهود جميع الفاعلين، يجب أن تتجه أولا للحد من توسع انتشار الوباء ومحاصرته، لأنه، ومع كامل الأسف، ما يزال يحصد المزيد من الأرواح، وثانيا لاستئناف النشاط الاقتصادي ومعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوباء. والأمران مرتبطان

ارتباطا قويا، إذ أن أي تدهور في الوضع الصحي سيضطرنا إلى تشديد أكبر في الإجراءات الاحترازية الجماعية، مما سيتسبب في إلحاق أضرار اقتصادية واجتماعية إضافية لا قدر الله، كما أن أي معالجة للوضع الاقتصادية والاجتماعية تستلزم صحة وسلامة المواطنين وحركية أوسع، وبالتالي تفترض تحكما أكبر في الوضعية الوبائية، ما يعني أننا أمام معادلة صعبة وسهلة في الآن نفسه، صعبة من حيث تأثيراتها، وسهلة إذا ما تجندنا جميعا وبذلنا مجهودات أكبر لتفادي انتشار الوباء.

ولا بد من التأكيد مرة أخرى أن المعركة مع الوباء ما تزال مستمرة، وخلافا لما قد يدعيه البعض، فإن الحكومة لم تدع يوما أن الخروج من الحجر الصحي يعني انتهاء الوباء. في مؤسستكم هذه، وفي أكثر من مناسبة، ولا سيما أثناء عرض الخطة الحكومية لتخفيف الحجر الصحي، أكدّت على وجوب الحيطة والحذر، ونهت إلى أن الخروج من الحجر، لن يكون أسهل من دخوله.

إن واجبنا الجماعي، أفرادا ومؤسسات، يستدعي منا عدم التراخي أو التهاون، مع الاستمرار في اليقظة والحذر، والالتزام بالتدابير الاحترازية الجماعية والفردية. فإذا لم يكن من الممكن التأثير مباشرة على سرعة وخطورة الفيروس الذاتيتين، فإن من مقدورنا الحد من انتشار الفيروس، باتخاذ الاحترازات الفردية والتباعد الجسدي والتقليل من الحركية والتنقل بين المدن إلا للضرورة.

بكل صدق وبكل مسؤولية، إن الوضعية الوبائية مقلقة، لكنها بفضل الله، وبفضل المجهودات الجماعية وتضحيات الأطقم الصحية لم تخرج بعد عن السيطرة، دون أن يحجب عنا ذلك، الضغط الكبير الذي تعانیه هذه الأطقم والمنظومة الصحية برمتها في مواجهة هذا الوباء.

وبهذه المناسبة أجدد الإشادة والتنويه بالتضحيات الجسام لأطرننا الطبية والصحية، والترحم على الشهداء منهم.

كما أود أن أوجه تحية عالية للقوات المسلحة الملكية، والأمن الوطني، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، والأطر الإدارية، والسلطات المحلية

والمنتخبين، الذين يقدمون مثالا في التفاني ونكران الذات، خدمة للمواطنات والمواطنين في هذه الظروف العصيبة، وهم يرابطون في مواقعهم الوظيفية المختلفة، منذ حوالي 10 أشهر.

الوضعية الوبائية

السيد الرئيس،

اسمحوا لي قبل الجواب على أسئلة السادة المستشارين، أن أتطرق إلى بعض المعطيات حول الوضعية الوبائية ببلادنا، لأنه لا يمكن الحديث عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة دون استقراء مؤشرات الوضعية الوبائية.

فبينما تجاوز عدد المصابين بكوفيد 19 على المستوى العالمي 47 مليون مصابا، وعدد الوفيات مليون و200 ألف شخص، تسجل المؤشرات ببلادنا مستويات عالية، إذ تظهر معطيات الأسبوعين الأخيرين ما يلي:

معطيات ومؤشرات	18 أكتوبر	01 نونبر
عدد الحالات المؤكدة	173.632	222.544
عدد الحالات المستبعدة	2.866.549	3.125.328
عدد الوفيات	2.928	3.762
عدد حالات الشفاء	143.972	184.313
العدد الإجمالي للحالات النشطة	26.732	34.469
العدد الإجمالي للحالات الخطيرة أو الحرجة	534	840
ضمنها تحت العناية المركزة	476	771
وضمنها تحت التنفس الاصطناعي	58	69
معدل ملء أسرة الإنعاش الخاصة بكوفيد-19	26,3 %	36,4 %
مؤشر الإصابة التراكمي	100.000 /478	100.000 /613
مؤشر الإصابة في 24 ساعة	100.000 /7,5	100.000 /9,5
نسبة الإماتة	1,7 %	1,7 %
نسبة التعافي	82,9 %	82,8 %

قراءة في بعض المؤشرات

- تقاس حدة الحالة الوبائية بعدد الحالات الحرجة أو الوفيات وليس بعدد الإصابات فحسب؛
- تفشي الوباء يراقب بنسبة عدد الحالات لكل 100.000 نسمة أسبوعيا؛
- أغلب حالات الإصابة المسجلة تبقى بدون أعراض؛
- معدل ملء أسرة الإنعاش الخاصة بكوفيد-19 يصل إلى 36.4% مما يشكل ضغطا متوسطا نسبيا على منظومتنا الصحية؛
- فيما يتعلق بنسبة الإماتة، ما تزال بلادنا تحتفظ بأقل النسب على الصعيد العالمي 1,7 في المائة، مع الإشارة الى أننا انطلقنا من نسبة إماتة تقدر ب 2,7 في المائة؛
- أغلب الوفيات التي حصلت همت أشخاصا مسنين ويعانون من أمراض مزمنة أو بسبب التأخر في الولوج إلى العلاج؛
- تمركز نسبة كبيرة من الحالات المسجلة بعدد محدود من المدن الكبرى، إذ شكل عدد الإصابات بمدينة الدار البيضاء لوحدها حوالي ثلث إجمالي الإصابات على المستوى الوطني، خلال الأسبوعين الماضيين.

مازال عدد الإصابات كوفيد 19 ببلدنا يشهد ارتفاعا مضطربا، ولم نستطع بعد تسطيح المنحنى، لكن الإجراءات الاحترازية الجماعية القوية التي اتخذناها بالجهات والمدن التي تشهد وضعية وبائية حرجة، وفق منهجية كان المغرب من الدول السباقة إلى تبنيها، أسهمت في التقليل بعض الشيء من سرعة الانتشار التي كانت تعرفها تلك المدن، بل والسيطرة على الوضعية الوبائية ببعضها.

ولقد تمكنا من ذلك بفضل المراقبة المستمرة، والتقييم الأسبوعي، ومن خلال العمل المنتظم والمنسق لآليات التتبع والقرار والحكامة، للجنة وزارية ولجنة قيادة

للتداول في الوضعية واتخاذ القرارات الضرورية، على أساس اقتراحات اللجنة العلمية، وكذا بناء على تتبع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الترابي.

بفضل الله تعالى، وبفضل التتبع المستمر للوضعية الوبائية والتعامل الاستباقي معها بما يلزم، لم تضطر بلادنا إلى فرض حجر صحي شامل بسائر أرجاء التراب الوطني، على غرار بعض الدول الأوروبية.

غير أن هذه الوضعية، لا يجب أن تَغُرَّنَا، بل على عكس ذلك، يجب الاستمرار في الحيلة والحذر، والبقاء على استعداد لجميع الاحتمالات، مع تضافر الجهود والتعبئة الجماعية للحيلولة دون تفاقم الوضعية أو الاضطرار إلى فرض حجر صحي شامل وعام، مع ما يتبع ذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية وإنسانية ثقيلة. ولقد سبق لجلالة الملك حفظه الله أن شدد في خطاب ثورة الملك والشعب على أنه "إذا استمرت أعداد الإصابات بوباء كوفيد-19 في الارتفاع، فإن اللجنة العلمية المختصة بهذا الوباء قد توصي بإعادة الحجر الصحي بل وزيادة تشديده".

إن أي تراخ أو تهاون أمام هذا الوباء، الذي ما زالت الإنسانية تقف عاجزة وحائرة أمامه، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، وإن القضاء على هذه الجائحة لا يحتاج فقط إلى الوسائل المادية من أقنعة وأدوية وأجهزة تنفس اصطناعي وأسرة إنعاش ومعقمات، وإنما يحتاج أيضا وأساسا إلى مستويات عالية من المسؤولية والالتزام ومشاعر التضامن والتعاون.

لذلك فإن العالم كله، بعلمائه وسياسيه، متفق اليوم على أن الوسيلة الوحيدة والواضحة لحد الآن للوقاية من انتشار الوباء، هو مستوى التزام الجميع بالإجراءات الوقائية والاحترازية.

كما أن مواجهة الجائحة يحتاج إلى أمرين أساسيين:

1. التواضع وتسليم الأمور المتخصصة لأصحابها، فالوباء محير، والفيروس مجهول لحد الآن في كثير من خصائصه، وليس من الموضوعي أن يصدر الجميع الأحكام، ويتكلم الجميع بلغة الواثق؛

2. الحذر من الأخبار الزائفة والإشاعات، فهي تفت في عضد العاملين وتُدخل المواطنين في الحيرة والإضطراب.

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية

السيد الرئيس المحترم،

من المعلوم أن الوضعية الاقتصادية عرفت تدهورا ملحوظا بسبب تداعيات الجائحة، على المستويين الوطني والدولي، مما أثر بشكل قوي على مؤشرات سنة 2020، وسيمتد هذا الانعكاس أيضا على مؤشرات سنة 2021، كما تؤكد على ذلك أغلب المؤسسات والهيئات المختصة.

إن الوضعية الاقتصادية ببلادنا صعبة، لكنه من باب الإنصاف، يجب الاعتراف، بأن الوضع كان سيكون أسوأ لو لم تكن المؤشرات والتوازنات الاقتصادية الكبرى في الوضعية المتحكم فيها التي كانت عليها قبل حدوث الجائحة، من حيث مخزون العملة الصعبة، وضبط العجز التجاري، وتدفق الاستثمارات الأجنبية بمعدل سنوي خلال هذه الولاية يصل إل 25 مليار درهم، مقابل معدل سنوي خلال السنوات العشر السابقة بحوالي 22,6 مليار درهم، وتحكم في نسبة التضخم (0,2% سنة 2019)، وتوقف تفاقم نسبة المديونية لأول مرة بعد أكثر من عشر سنوات من التفاقم المطرد... إلى جانب الدينامية الإصلاحية والتنموية الإيجابية التي كانت تشهدها المملكة مطلع 2020، من إطلاق لبرنامج "انطلاقة"، وتقدم في عدد من الأوراش الإصلاحية الكبرى، وبداية التراجع في نسبة البطالة، واستمرار تحسن مناخ الأعمال...

وإذ أملت إكراهات هذه الأزمة ملاءمة السياسات العمومية مع التطورات، فقد تحملت الحكومة مسؤوليتها كاملة، بالتفاعل السريع مع تطورات الوضعية الوبائية، رغم الإكراهات والصعوبات، وانخرطت منذ الأسابيع الأولى للجائحة، وبتوجيهات ملكية سامية، في التصدي للجائحة وتداعياتها، وفق تصور واضح، وعبر مراحل ثلاث:

1. تميزت المرحلة الأولى باتخاذ إجراءات استعجالية ووظيفية لاحتواء تداعيات الأزمة وضمان استقرار الاقتصاد الوطني والتحكم في مصادر التمويل وكذا دعم القطاعات المتأثرة بالأزمة الصحية والطبقات الاجتماعية الهشة، وتعزيز وتأهيل المنظومة الصحية الوطنية.

2. فيما عرّفت المرحلة الثانية اتخاذ إجراءات وتدابير قطاعية لمواكبة دينامية استئناف النشاط الاقتصادي عبر تسريع وتيرة أداء المستحقات لفائدة المقاولات وإحداث آليات للضمان ودعم المقاولات للولوج إلى القروض البنكية، والتوقيع على عقود برامج لإقلاع بعض القطاعات المتضررة. كما تم اعتماد قانون مالية تعديلي، كأساس لتفعيل مجموعة من التدابير لمواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل.

3. ونحن الآن بصدد المرحلة الثالثة من المواجهة التي تتميز بإطلاق ورش الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك حفظه الله، والتي يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2021، المعروض أمام مؤسستكم التشريعية الموقرة، منطلقا لتنفيذ مختلف التدابير المرتبطة به، والمتمثلة أساسا في دعم الاستثمار العمومي، وإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، وإصلاح المؤسسات العمومية، ودعم السياسات الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، ينصب عمل الحكومة خلال الفترة الراهنة، فضلا عن مواصلة التصدي للجائحة، حفاظا على صحة المواطنين والمواطنات، على معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، وإنعاش الاقتصاد الوطني والتخفيف من وطأة الجائحة على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، والعمل على تحويل تهديدات هذه الوضعية إلى فرص للانطلاق والنهوض. وهو ما سأطرق إليه بتفصيل، جوابا على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، في محورين اثنين:

- سياسة الحكومة لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي.
- سياسة الحكومة لمواجهة التداعيات الاجتماعية.

أولاً- سياسة الحكومة لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي

أطلقت الحكومة ورش تسريع تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، وتوطيد الاستثمار العمومي، من خلال تعبئة كافة الوسائل المتاحة فيما يتعلق بالتمويل وآليات التحفيز وتدابير التضامن، لإنعاش الاقتصاد الذي تباطأت ديناميته بسبب تأثيرات الأزمة الصحية، الوطنية والدولية.

ولهذه الغاية، اتخذت الحكومة جملة من التدابير الأساسية، موزعة على المحاور التالية:

1. مواصلة دعم الاستثمار العمومي

وذلك من أجل إنعاش الدينامية الاقتصادية ومواكبة مختلف الاستراتيجيات القطاعية وكذا أورش البنيات التحتية قيد الإنجاز، مع الحرص على تقييم نجاعة أداء الاستراتيجيات التي بلغت مداها، لترصيد المكتسبات، والاستفادة من الدروس، وإطلاق جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى تقوم على التكامل والانسجام.

وهم توطيد المجهود الاستثماري العمومي، على الخصوص، في الوفاء بالتزامات الأورش الكبرى والضرورية، من مثل البرامج الاستعجالية لمكافحة الجفاف، ومشاريع البنيات التحتية الكبرى الطرقية والمينائية والسككية واللوجستكية والجوية.

وفي هذا الإطار، وعلى الرغم من نقص مداخيل المالية العمومية بسبب الأزمة، حددت الحكومة حجماً غير مسبوق للاستثمار العمومي في ميزانية 2021، بمبلغ يناهز 230 مليار درهم (أي بزيادة 16% بالمقارنة مع سنة 2020)، 45 مليار درهم منها ستمول عبر "صندوق محمد السادس للاستثمار"، الذي تم إحداثه تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

وبهذا المجهود الاستثنائي، بلغ معدل الاستثمار العمومي السنوي حوالي 201,6 مليار درهم، مقابل 186,6 مليار درهم ما بين 2012 و2017، 132,5 مليار درهم ما بين 2007 و2012.

مع تسريع إرساء الآليات الكفيلة بضمان فعالية تدخلات الصندوق، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في القطاعات الإنتاجية، مثل الصناعة الموجهة للتصدير، والفلاحة، والعقار، والسياحة، فضلا عن مشاريع التحول الصناعي في القطاعات ذات الإمكانيات القوية لتعويض المنتجات المستوردة.

II. دعم ولوج المقاولات للتمويل

عززت الحكومة آليات الضمان وتمويل المقاولات، من خلال آليات "ضمان أوكسجين"، ثم "إقلاع للمقاولات الصغيرة جدا"، و "ضمان إقلاع"، وآلية خاصة بالمقاولين الذاتيين. وقد استفاد من مجموع هذه الآليات حوالي 74 ألف مقاول، بتمويلات مضمونة من الدولة بنسب عالية، تتجاوز 34 مليار درهم.

كما نجحنا جميعا في إصدار القانون المتعلق بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة تحت اسم " الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات"، والذي تعمل الحكومة الآن على تسريع تنزيله لتعزيز الاستدامة المالية لنظام الضمان، وتقديم المواكبة اللازمة بالنسبة لمقاولات القطاع الخاص، لاسيما الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وكذا المقاولات العمومية، فيما يتعلق بالولوج إلى التمويل.

كما ستعطى دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة" بتنسيق مع كافة الشركاء، الذي وُقِّعت الاتفاقيات المتعلقة به أمام جلاله الملك حفظه الله، واستفاد منه إلى غاية يونيو 2020 أكثر من 6700 مشروع بحجم تمويلات تقارب 1 مليار درهم، 25% من هذه المشاريع موجهة للعالم القروي. وللتذكير، فإن برنامج انطلاقة يروم تمكين الشباب من الولوج إلى مصادر التمويل الملائمة لحاجياتهم وطموحاتهم في مجال إحداث وتطوير المقاولات.

III. إعطاء الأفضلية الوطنية ودعم الإنتاج الوطني

من أجل دعم الإنتاج الوطني، حرصت الحكومة على تفضيل اللجوء للمنتوج المحلي، متى كان هذا الأخير يستجيب للمعايير التقنية المطلوبة، مع ضرورة تقديم المقاولات الحائزة للصفقات لكافة الوثائق الثبوتية لمنشأ المنتوجات والمواد التي تعتمد استعمالها، بما فيها الإدلاء بالفاتورات، وسندات التسليم.

كما تم أيضاً إيلاء أهمية خاصة لتفعيل الأفضلية الوطنية بالنسبة للمقاولات الوطنية والمواد والمنتوجات مغربية المنشأ في إطار الصفقات العمومية، حيث يتم تفعيل مقتضيات المادة 155 من مرسوم الصفقات العمومية، من خلال إلزام أصحاب المشاريع بتطبيق النسبة الأعلى المحددة في 15 % في جميع نظم الاستشارة الخاصة بصفقات الأشغال والدراسات.

وبما أن البلدان، وخاصة في أوقات الأزمات، تحتاج إلى مخزون وموارد استراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية والطاقية، فقد قام المغرب بمراجعة المقاربة المعتمدة للحفاظ وتطوير مخزونها الاستراتيجية.

والحكومة عازمة على مواصلة تعزيز حماية الإنتاج الوطني، وسنتخذ كافة الإجراءات والتدابير التنظيمية والتدبيرية من أجل ذلك، مع مراعاة واحترام كافة التشريعات والقوانين الجاري بها العمل.

مع إطلاق برنامج طموح وإرادي لتشجيع ومواكبة الإنتاج الوطني لاستبدال مواد مستوردة تكلف بلدنا حوالي 34 مليار درهم.

IV. إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية

تنفيذا لتعليمات جلالة الملك حفظه الله، ولكي تقوم المؤسسات والمقاولات العمومية بدورها كقاطرة أساسية للتنمية ببلادنا، تُطلق الحكومة إصلاحاً عميقاً للمحافظة العمومية، عبر إعداد مشروع قانون بإحداث وكالة وطنية تتولى التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، والرفع من فعاليتها، وإعادة تركيز أنشطتها على مهامها الأساسية، وتحسين حكومتها،

وعقلنة تديرها، وحذف بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي لم يعد الهدف من إحداثها قائما، فضلا عن إحداث مجموعات أو شركات قابضة قطاعية متجانسة.

v. مواصلة الإصلاحات الكبرى

على الرغم من ظرفية الجائحة وتأثيراتها، تواصل الحكومة تنفيذ الإصلاحات والمشاريع الكبرى، ولا سيما:

- إتمام ميثاق اللاتمركز الإداري؛
- اعتماد وتفعيل ميثاق جديد للاستثمار؛
- ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛
- التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي؛
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- إصلاح المنظومة العقارية؛
- المزيد من تحسين مناخ الأعمال؛
- إتمام تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛
- مواصلة تحديث الإدارة الضريبية؛
- استكمال إصلاح منظومة الطلبات العمومية؛
- تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية؛
- تحسين آجال الأداء.

(للإشارة تم تقليص متوسط آجال الأداء بالنسبة للدولة والجماعات الترابية من 144 يوما سنة 2016 إلى 58 يوما سنة 2017، و41 يوما سنة 2018، و37 يوما سنة 2019. وبالنسبة للمؤسسات العمومية من 42 يوما في غشت 2019 إلى 38 يوما في غشت 2020)

٧١. تسريع التحول الرقمي

تواصل الحكومة ورش تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقمنة، والذي أظهرت ظروف الجائحة مدى الحاجة إلى إتمام الإنجازات المرتبطة به وتسريعها، لتحقيق تحول رقمي يستجيب لمتطلبات الساكنة، لا سيما في مجال التعليم، وتقريب خدمات الإدارات والمرافق العمومية من العموم، ومواكبة الاقتصاد الوطني،

وفي هذا الإطار، وفرت الحكومة الموارد الضرورية، لمواصلة تعميم وتوسيع تغطية شبكات الاتصالات، بما في ذلك عبر الصبيب العالي والعالي جدا، وتيسير ولوج الساكنة لخدماتها، وإحداث البوابة الوطنية للإدارة.

ويندرج مشروع البوابة الوطنية للإدارة في إطار تفعيل القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية، والذي سيتمكن من:

- وضع الإطار المرجعي لإعداد وتبسيط المساطر الإدارية؛
- الرقمنة الكلية للمساطر الإدارية؛
- تبادل المعلومات والوثائق بين الإدارات.

مما سيسهم بشكل كبير في تقريب الخدمات من المواطن وتسريعها، وكذا تيسير عمل المقاولات والمستثمرين.

وتندرج في هذا الإطار بعض المشاريع الخاصة بدعم التعليم العالي لمواجهة التحديات التي فرضها التعليم عن بعد بفعل الجائحة وتداعياتها، من مثل "بوابة الطالب" لتقديم الخدمات التعليمية وتلك المتعلقة بالحياة الطلابية، و"المصنع الرقمي" ومشروع "الجامعة الافتراضية"، ومشروع "المكتبة الرقمية"، مع خدمات الولوج المجاني للمواقع الحكومية ومواقع التدريس والجامعات.

VII. دعم وإنعاش القطاع السياحي

كما يعلم الجميع، فإن قطاع السياحة -الذي يمثل 7% من الناتج الداخلي الخام- تضرر هو الآخر، وبشكل كبير، من الجائحة، ولعله من أول القطاعات تضررا ومن آخرها تعافيا.

وفي ظل هذه الوضعية، فإن الحكومة عازمة على تشجيع ودعم السياحة الوطنية والرفع من تنافسيتهما بالإضافة إلى الحفاظ على موقعها الرائد إفريقياً، مع إيلاء أهمية خاصة للسياحة الداخلية لتدارك الخصاص الذي تحمله القطاع.

وبهذا الخصوص، فإن الحكومة تتوفر على خطة عمل، تمت صياغتها بطريقة تشاركية مع الفاعلين في القطاع، وتروم الحفاظ على النسيج السياحي الوطني وعلى مناصب الشغل، وتسريع مرحلة استئناف الأنشطة السياحية، وكذا إرساء أسس التحول المستدام للقطاع بعد مشاورات عقدت بين مختلف القطاعات الوزارية والفاعلين بالقطاع، والذي يتم تفعيله عبر خارطة طريق تغطي الفترة ما بين 2020-2022.

ويعززُ هذا المخطط مواكبة المهنيين والحفاظ على استمرارية مناصب الشغل، ومواكبة التحول الرقمي للقطاع وتسريع إدماج المستخدمين في وضعية هشة، وكذا صياغة منتوجات سياحية تأخذ بعين الاعتبار حاجيات السياحة الداخلية.

كما تندرج كافة الجهود التي تم بذلها خلال الفترة المنصرمة لتسهيل تكيف المؤسسات السياحية مع التدابير الاحترازية التي فرضتها الجائحة، وتواصل عملية الكشف لدى مستخدمي القطاع لتطوير العلامة المسماة "مرحبا بكم آمنين" «Welcome Safely» بهدف الترويج للوجهة المغربية واستعادة ثقة السياح المغاربة والدوليين.

وبخصوص تشجيع السياحة الداخلية، فقد أصدرت منشورا يلزم جميع أعضاء الحكومة ومختلف المسؤولين بقضاء عطلهم داخل أرض الوطن، وهو القرار الذي سيظل ساري المفعول إلى نهاية سنة 2020، حتى لو فتحت الحدود، مع حث الإدارات والمؤسسات العمومية وغيرها، على تنظيم مختلف التظاهرات واللقاءات الرسمية

والدورات التكوينية وغيرها من الأنشطة المبرمجة، داخل المؤسسات السياحية الوطنية، والعمل على توزيع برامجها على مختلف جهات المملكة، من أجل المساهمة الإيجابية في الاقتصاد الوطني، وإيلاء الأفضلية الوطنية الاهتمام اللائق وفق مقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

وهنا لا بد من الإشارة بأن الهدف من هذا المنشور هو والتحسيس بأهمية السياحة الداخلية وأفضلية المنتج السياحي المحلي، علما أن المناطق السياحية الوطنية هي الوجهة المفضلة لعموم المواطنين.

VIII. تأهيل وإدماج القطاع غير المهيكل

يمثل الاقتصاد غير المهيكل أكثر من 20 % من الناتج الداخلي الخام، دون احتساب القطاع الأولي، كما يوفر هذا النشاط أكثر من 2.4 مليون فرصة عمل، غير أنه يتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار، وضعف الحماية الاجتماعية، وتدني متوسط الأجور.

وبالرغم من أن جزءا من الاقتصاد غير المهيكل يبقى خارج التأطير الإداري والضريبي، فإن الدولة، وبتوجيهات ملكية سامية، لم تتخل عن العاملين بهذا القطاع إبان أزمة جائحة كورونا، وذلك بضمان حد أدنى للدخل لفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، إلى جانب أصحاب المهن الحرة، والذين توقفت أو تضررت أنشطتهم الاقتصادية بسبب الجائحة.

كما أن الحكومة واعية بأن الاهتمام بوضعية الفئات الهشة الموجودة في هذا القطاع، بالإضافة إلى أنه حق لها ته الشريحة من المواطنين، فإنه يسهم أيضا في حماية الاستقرار الاجتماعي.

واعتبارا لأهمية الاقتصاد غير المهيكل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإن الحكومة تعزم مواكبة تأهيله وإدماجه في الاقتصاد المنظم، وذلك من خلال إجراءات تحفيزية ومواكبة تحولها إلى القطاع المهيكل ودعم ولوجه إلى الأسواق وتقوية قدراته التنافسية.

وبهذا الخصوص، فإن الحكومة ستعمل جاهدة على توفير بيئة ملائمة للإقلاع الاقتصادي من خلال تسريع تنزيل الإصلاحات المتعلقة بإدماج الاقتصاد غير المهيكل في الدورة الاقتصادية، وذلك في سياق إصلاحات مؤسساتية شاملة وتكاملية ترتبط بهيكلية المؤسسات والمقاولات العمومية، ومزيد من تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، ورقمنة الإدارة، وتوسيع الحماية الاجتماعية، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

ثانيا- سياسة الحكومة لمواجهة التداعيات الاجتماعية

إلى جانب الأولويات الصحية والاقتصادية، تولى الحكومة عناية خاصة للقطاعات الاجتماعية وللاحتياجات الاجتماعية للمواطنين، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك حفظه الله، الذي ما فتى يؤكد في خطبه الأخيرة على ضرورة العناية بالوضعية الاجتماعية لكافة المواطنين والمواطنات.

وبالرغم من تقلص مداخل الميزانية العامة، فإن الحكومة ستواصل الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، وعيا منها أن الاستمرار في تنزيل الإصلاحات الهيكلية في هذا المجال هي الضمانة الأساسية لمواجهة تداعيات الجائحة على المستوى الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، نواصل في الحكومة تنزيل جملة من التدابير تتوزع أساساً على ستة محاور أساسية كالتالي:

1. ورش تعميم التغطية الاجتماعية

بعد إطلاق ورش توسيع التغطية منذ أكثر من سنتين، انخرطت الحكومة في المشروع الوطني الكبير الذي دعا إلى تنزيله جلالته الملك حفظه الله، والمتمثل في العمل على تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، على مدى الخمس سنوات المقبلة، مما سيوفر حماية اجتماعية شاملة عبر تعميم نظام التغطية الصحية (2021-2022)، وكذا التعويضات العائلية (2023-2024) لكافة الساكنة، بالإضافة إلى تعميم التقاعد

لفائدة الساكنة النشيطة، والتعويض عن فقدان الشغل، الذي بدأت هذه الحكومة في إطلاقه، وسيتسع ابتداء من سنة 2024.

وقد صدرت لحد الآن المراسيم الخاصة بخمس مهن حرة، والمشاورات مع عدة مهن أخرى في مراحلها الأخيرة، للالتزام بالمواعيد التي حددها جلالته الملك حفظه الله.

ولتنزيل هذا المشروع، نعكف على إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم للحماية الاجتماعية في المغرب، وكذا تأهيل الوحدات الاستشفائية، وتنظيم العلاجات الصحية، وإصلاح أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية المتوفرة حالياً (راميد، ودعم الأرامل، وتيسير، والدعم المدرسي...).

بتشاور مع كافة الفئات المعنية، نعمل على بلورة منظور عملي شامل، يتضمن البرنامج الزمني، والإطار القانوني، وخيارات التمويل.

II. مواصلة وتطوير البرامج الاجتماعية الأخرى

مواصلة الوفاء بالالتزامات الاجتماعية

إيماناً منا بأهمية ضمان وحفظ حقوق الشغيلة والطبقة الوسطى، والتزاماً منا بالتعهدات التي تضمنها اتفاق أبريل، تحرص الحكومة على تنفيذ نتائج الحوار الاجتماعي، وتلتزم بالشطر الثالث برسم ميزانية 2021، رغم التراجع المتوقع لموارد الميزانية العامة بسبب الظرفية المرتبطة بالجائحة.

إصلاح البرامج الاجتماعية الحالية وتحسين حكومتها

تواصل الحكومة التقدم في إصلاح البرامج الاجتماعية الحالية وتحسين حكومتها، للرفع من تأثيرها المباشر على المستفيدين، خاصة عبر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد الذي يهدف إلى تحسين نظام الاستهداف وجعله أكثر إنصافاً وفعالية، وتعزيز الانسجام بين برامج الدعم الاجتماعي لضمان التقائتها، والتنسيق فيما بينها لتحقيق فعالية ونجاعة النفقات الاجتماعية.

مواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي

بناء على مخطط العمل لسنة 2021 الذي ستقترحه اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، والذي سيعرض على مصادقة اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية نهاية سنة 2020، ستواصل القطاعات المعنية تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي.

مواكبة المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إن الحكومة مستمرة في تنزيل المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مما سيسهم في تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب وتعزيز الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

III. تعزيز وتقوية المنظومة الصحية الوطنية

عملت الحكومة، وما زال الورش مفتوحا، على تعزيز وتقوية المنظومة الصحية الوطنية، من خلال توسيع وتأهيل عرض العلاجات الاستشفائية، وتيسير ولوج المواطنين إلى العلاجات بشكل متكافئ، وتعبئة موارد بشرية معتبرة، وموارد مالية إضافية من خلال اللجوء إلى آليات التمويل المبتكر وتنويع مصادرها، وتحسين فعالية ونجاعة النفقات الموجهة للصحة، وكذا مأسسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحسين حكمة المنظومة الصحية.

وللإشارة، فقد رفعت الحكومة بشكل مستمر من الميزانية المخصصة لهذا القطاع طيلة السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة 33%، منتقلة من حوالي 16 مليار درهم في كل من ميزانتي 2016 و2017، و 16,75 مليار درهم برسم ميزانية 2018، و 18,35 مليار برسم ميزانية 2019، و 21,51 مليار في 2020، ثم لتصل الميزانية 22,1 مليار درهم برسم مشروع ميزانية 2021، أي ما يمثل حوالي 7% من الميزانية العامة للدولة، وهي أول مرة تصل هذه النسبة لهذا المستوى.

كما عملت الحكومة على الزيادة المتتالية في عدد المناصب المالية المخصصة لقطاع الصحة بتخصيص 4000 منصب مالي سنويا منذ ميزانية 2018 و5500 منصب في سنة 2021، لتدارك الخصاص الموجود.

وبذلك يكون العدد الإجمالي للمنصب المالية المحدثة لفائدة قطاع الصحة، خلال الولاية الحكومية الحالية 19000 منصبا، مقابل 10300 خلال 2012-2016، و 8500 خلال 2002-2007.

IV. إصلاح منظومة التربية والتكوين

يشكل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ورشا استراتيجيا ومستمرا، لا يقبل التعثر أو التأخر. لذلك، ورغم الجائحة، فالحكومة مستمرة في تنزيل مقتضيات القانون-الإطار رقم 51.17، عبر مواصلة التعميم التدريجي للتعليم الأولي، إذ استفاد خلال هذه الولاية أكثر من 300000 طفل جديد، لتنتقل نسبة الاستفادة من التعليم الأولي من 50% في 2014 إلى حوالي 74% حاليا، وتعزيز الدعم الاجتماعي للتلاميذ والطلبة، وتطوير العرض المدرسي والجامعي، بالإضافة إلى تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني وتشجيع البحث العلمي.

كما سينصب العمل على تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين منظومة التربية والتكوين، عبر تحديث أساليب التدريس واعتماد معايير جديدة للجودة، بالإضافة إلى تعزيز الموارد البشرية، ومواصلة الجهود في مجال التكوين الأساسي للأساتذة، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وبالموازاة مع ترصيد ما أنجزَ في مجال التعليم عن بعد، فإن العمل الآن جارٍ لمأسسته كمكمل للتعليم الحضوري، مع الأخذ بعين الاعتبار المكتسبات المحققة والنواقص المسجلة.

(للإشارة، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2021 تخصيص غلاف مالي إجمالي يفوق 71,9 مليار درهم لقطاع التربية والتكوين والبحث العملي، أي بزيادة تفوق 4 مليار

درهم عن قانون المالية المعدل برسم سنة 2020، فضلا عن الاعتمادات المرصودة للتعليم والتكوين في قطاعات أخرى).

v. دعم التشغيل

اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات للتقليل من آثار الجائحة على سوق الشغل ومواصلة تعزيز ودعم التشغيل. ومن أهم هذه الإجراءات، تحيين المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 في ضوء المستجدات التي أفرزتها جائحة كورونا، وإيلاء الأولوية القصوى للحفاظ على مناصب الشغل في إطار مقاربات قطاعية، وبلورة إجراء خاص بتيسير إعادة إدماج فاقدى الشغل.

كما ستعمل الحكومة على مواكبة فاقدى الشغل والباحثين عن شغل، من خلال التوجيه المهني، والإعداد لسوق الشغل، والتكوين المستمر، والرفع من القدرات.

وإسهاما منها في توفير فرص الشغل من خلال التشغيل العمومي، ولا سيما بين الشباب، قررت الحكومة إحداث حوالي 40000 منصب عمومي في مشروع ميزانية 2021، لتصل بذلك أعداد مناصب التشغيل العمومي خلال هذه الولاية الحكومية أرقاما غير مسبوقه في تاريخ المغرب، إذ بلغ معدل المناصب المحدثه سنويا ما بين 2017 و2021 42746 منصبا، فيما بلغ المعدل 25605 ما بين 2012 و2016، و 15688 ما بين 2007 و2011.

vi. مواجهة الخصاص في الماء الشروب ومياه السقي

قياما بواجبها في مواجهة الخصاص في الماء الذي تعرفه بلادنا، ولا سيما على إثر سنوات الجفاف الثلاثة الأخيرة، تواصلت الحكومة، بكل قوة وإرادة، تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي "2020-2027"، الذي يهدف إلى ضمان الأمن المائي والغذائي لبلادنا، من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التي سيتمكن تنزيلها على أرض الواقع من دعم، وتنويع، وتقوية مصادر التزويد بالماء في الوسطين الحضري والقروي.

وتتمثل أهم هذه التدابير في الرفع من وتيرة إنجاز وتعلية السدود الكبرى (برمجة دخول 5 سدود الخدمة برسم سنة 2021)، وتحلية مياه البحر (الاتفاق على برنامج محطة مدينة الدار البيضاء نموذجاً)، وإنجاز السدود الصغرى (برمجة 11 سدا صغيراً ومتوسطاً بغلاف مالي يقدر بـ 192 مليون درهم برسم سنة 2021)، فضلاً عن مواصلة إنجاز عمليات التنقيب والاستكشاف لتعبئة الموارد المائية الجوفية، بغلاف مالي يقدر بـ 160 مليون درهم.

خاتمة

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا شك أننا متفوقون جميعاً على أننا أمام أزمة صحية قاسية، بانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الصعبة، وبالتالي فإننا مدعوون إلى مواصلة التعبئة الوطنية الجماعية للحفاظ على صحة المواطنين والمواطنات، وفي نفس الوقت مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ببلادنا، وفق منطق المصلحة الوطنية الجامعة، التي تقتضي الترفع عن الخلافات الصغيرة والحسابات الضيقة، فالوقت ليس وقت تبادل الاتهامات، أو أي نوع من المزايدات، بل وقت التعبئة الجماعية، لأن النجاح في هذه الظروف هو نجاح المغرب ونجاح المواطن.

السيد الرئيس،

إننا نمر بظروف صعبة، تزيد من خطورتها الأخبار الزائفة وعمليات التشويش. وإذا كانت الحكومة قد نهجت منذ بداية الجائحة نهج التواصل الشفاف والواضح، المبني على الصراحة وعلى تقديم المعطيات والأرقام الصحيحة والواقعية، فإنني لا أخفي عليكم أننا نفاجئ في بعض المرات، كما وقع صباح أول أمس الأحد، ببعض الأخبار أو البلاغات الكاذبة التي تُروَّج، وتتناقلها بعض شبكات التواصل الاجتماعي، وهي بلاغات

للأسف لا أساس لها من الصحة، ومن شأنها زرع البلبلة والشك والترويج لمعلومات غير صحيحة، وكل هذه الأمور مضرّة بوطننا، ويعاقب عليها القانون بصرامة.

ولن نقبل ولن نتساهل مع الترويج لبلاغات مفبركة أو لأخبار مغلوطة ومضللة، لأننا في دولة المؤسسات، ونحن في ظرفية حرجة لا تتحمل مثل هذه السلوكيات (يا رب نتكافو غير مع الجائحة، أخرى من أن نغرق في الإشاعات وضرورة تصحيحها وتقديم التوضيحات بشأنها).

وقد أكدت على ذلك في مناسبات عديدة، إن جميع القرارات تتخذ من قبل الجهات المختصة، وتصدر عنها بلاغات أو تصريحات رسمية عبر القنوات العمومية، ويطلع عليها الرأي العام.

وهنا لا بد أن أوجه شكرا خاصا للإعلام الجاد، الذي يساهم في تنوير الرأي العام ولا ينساق في نشر الأكاذيب والأخبار الزائفة، لأنه يشعر بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقه، ويستحضر حساسية الظرفية الراهنة. كما أحيي المواطنين الذين يتحلون باليقظة ولا ينساقون وراء كل ما يشاع وينتشر.

السيد الرئيس،

إن الوضعية الاقتصادية، وطنيا وإقليميا ودولي صعبة جدا بفعل هذه الازمة غير المسبوقة التي يشهدها العالم، ولا أحد يمكنه أن يتجرأ على تحديد ماذا سيحدث في المستقبل، فكل شيء مرتبط بتطورات الوضعية الوبائية. وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن التوقعات المرتبطة بالإقلاع الاقتصادي عبر العالم لا تزال مشوبة بالحذر، وقد اضطرت العديد من الدول إلى مراجعة هذه التوقعات نحو الانخفاض خاصة تلك التي تشهد حاليا موجة ثانية من الوباء.

ومع ذلك، فنحن متفائلون بأن هذه الوضعية الاقتصادية الصعبة والقاسية تحمل في طياتها بعض فرص الإقلاع، التي ينبغي استثمارها على الوجه الأفضل، وهو ما نركز عليه في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إن بلادنا، على غرار عدد كبير من دول العالم، تعرف اليوم حالة وبائية مقلقة تتطلب قرارات حاسمة ومحددة، حفاظا على صحة المواطنين وضمانا لمصلحة الوطن واستمرار مرافقه.

صراحة، نأمل أن نتعاون جميعا لنحمي مواطنينا وبلادنا من تفشي هذا الوباء، من خلال التحلي بالوعي واليقظة والالتزام الجماعي بالإجراءات والتدابير المعتمدة.

وأقول لكم، ورغم صعوبة الوضعية الصحية وما لها من تداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية ومجتمعية، فإن الفرصة مازالت متوفرة أمامنا جميعا للخروج منها بسلام، شريطة تحقيق التعبئة الجماعية، والحرص على محاصرة الوباء، بعدم التساهل أو التراخي أو الركون، فلا شيء يمكنه أن يساعد على التقليل من حالات الإصابات ومن عدد الوفيات، إلا التحلي باليقظة وضبط السلوك كما كنا في البداية (لا أدري واش مابقيناش كنخافو من كورونا في حين مازالت تنفشى في مجتمعنا وتخلف الأموات والضحايا)

أمامنا مهلة قصيرة ونحن في أيام فصل الخريف، لتدارك ما فات وتجنب الأسوء، وعلينا أن نتحمل مسؤوليتنا، لأن الدولة تحملت مسؤوليتها، ولم تتوقف عن التأكيد على خطورة الوضع.

وفي الختام، أجدد التعبير على تفهمي لقساوة الظروف التي تمر بها عدد من الفئات، أشخاصا ومقاولات، لذا أدعو الجميع إلى مزيد من الصبر والتضامن، وإلى مزيد من العمل والأمل، فربَّ ضارة نافعة، وستخرج بلدنا من هذه المحنة، إن شاء الله منتصرة، وقوية، وأفضل مما كانت عليه من قبل.

هذا اعتقادي، وأملِي، والمغرب قادر على تحقيقه، بتكاتف وتضافر مجهودات كافة القوى الوطنية، حكومة ومؤسسات دستورية، ومجتمعا مدنيا، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أكد في خطابه السامي إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، حيث قال جلالتة:

إن مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة، تتطلب تعبئة وهنية شاملة، وتضافر جهود الجميع، لرفع تحدياتها.

ونغتنم هذا الموعد الدستوري الهام، لندعو كل المؤسسات والفعاليات الوكينية، وفي مقدمتها البرلمان، للانتقاء إلى مستوى تحديات هذه المرحلة، وتصلحات المواكيز. فالمسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواكيز، أو لا يكون.

وإنني واثق بأننا سنرفع جميعا هذا التحدي، في إطار الوحدة الوكينية، والتضامن الاجتماعي. قال تعالى: "ولا تياسوا من روح الله إنه لا يياس من روح الله إلا القوم الكافرون". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.